دور هيئات الرقابة الشرعية المركزية في معالجة النقص التشريعي

ورقة مقدمة لملتقى بنك البحرين الإسلامي الثاني
"البنوك الإسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين المطبقة"

إعداد

د.عبد اللطيف محمود آل محمود

نائب رئيس المجلس الشرعي المركزي بمصرف البحرين المركزي

إعداد

حمد فاروق الشيخ

المراقب الشرعي- بنك البحرين الإسلامي

المقدمة

- أهم عوامل ضمان تطبيق الشريعة الإسلامية في تلك البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وجود هيئات الرقابة الشرعية وإدارات الرقابة الشرعية الداخلية التي تراقب تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وقرارات هيئة الرقابة الشرعية في تعاملاتها.
- للتطبيقات اليومية والمستجدات على الساحة العملية أثر في تشعب الفتاوى واختلاف الآراء والتطبيقات والتفسيرات من هيئات الرقابة الشرعية، وهو ما استدعى ضرورة وجود هيئات شرعية مركزية تكون مرجعا للحكم في تلك الاختلافات والتفسيرات.
- ستركز هذه الورقة على:

1. التعريف بهيئات الرقابة الشرعية المركزية.
2. مقارنتها بهيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية من حيث التكوين والسلطة.
3. الوضع التنظيمي لها ودورها في معالجة النقص التشريعي لعقود المعاملات المالية الإسلامية في الدول التي لم تتضمن قوانينها تلك المعاملات.

هيئات الرقابة الشرعية

- تتكون من عدة أعضاء (أقلها ثلاثة أعضاء).
- يكون أعضاؤها من المتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية.
- إلزامية قراراتها وفتاواها فلا يجوز لإدارة المؤسسة المالية الإسلامية الخروج عن تلك الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.
- يتمثل عملها في توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- مجال سلطتها المؤسسة المالية التي تتبعها.

هيئات الرقابة الشرعية المركزية

- تكون مكونة من عدد من الأعضاء (تحددهم كل جهة، ونرى أن لا يقل عدد الأعضاء عن خمسة).
- تتكون من فقهاء متخصصين في الفقه التجاري الإسلامي وخبراء في الأعمال المصرفية الإسلامية والتمويل، وخبراء في القانون وخبراء في المحاسبة وخبراء في الاقتصاد وغيرها من المجالات التي يحتاج إليها.
- أغلبية أعضائها من الباحثين في الشريعة الإسلامية وعلمائها.
- مجال سلطتها جميع المؤسسات المالية التابعة للدولة المعينة أو الولاية.

مقارنة بين تكوين وسلطة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة المالية وهيئة الرقابة الشرعية المركزية

	هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة المالية	هيئة الرقابة الشرعية المركزية
السلطة	سلطتها محدودة بالمؤسسة المالية التابعة لها.	تمتد سلطتها إلى جميع المؤسسات المالية في الدولة أو الولاية.
عضويتها	يجوز أن يكون أحد أعضائها من غير الفقهاء له إلمام بفقه المعاملات.	يُشارك الفقهاءَ المتخصصين خبراءُ في مجالات أخرى على أن تكون الأغلبية من الفقهاء.

الوضع التنظيمي لهيئة الرقابة الشرعية المركزية في مملكة البحرين

صدرت تشريعات للهيئات الشرعية المركزية في كل من الكويت وعمان والبحرين والإمارات وسوريا والسودان والمغرب وليبيا وماليزيا وأندونيسيا.

مهام واختصاص هيئة الرقابة الشرعية المركزية

تختص الهيئة بدراسة وتقديم الفتوى الشرعية أو الرأي الشرعي في الأمور التالية:

- المنتجات الجديدة المقترحة من المؤسسات المالية الإسلامية.
- ما يصدره المصرف المركزي من صكوك وأوراق مالية أخرى متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- مبادرات تطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية وأية مبادرات أخرى تهدف لتعزيز الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في قطاع الخدمات المالية الإسلامية.
- القواعد واللوائح التي يقترحها المصرف بشأن الخدمات المالية الإسلامية.
- **المسائل المحالة من المحاكم والجهات الحكومية الأخرى فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بقطاع الخدمات المالية الإسلامية.**
- ما يحيله المصرف المركزي من مسائل وشؤون التدقيق الشرعي والمراجعة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

دور هيئة الرقابة الشرعية المركزية في معالجة النقص التشريعي

- تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في كثير من الدول مشاكل أمام القضاء المحلي إذا كان لديها نقص تشريعي بالنسبة لعقود المعاملات المالية الإسلامية كالإجارة المنتهية بالتمليك والمشاركة المتناقصة.
- وسبب هذا النقص التشريعي أن الصناعة المالية الإسلامية لم توجَد إلا خلال العقود الخمسة الأخيرة، وكانت كل الدول قد استقر فيها التشريع على القوانين التي لم تراعِ المعاملات الشرعية الإسلامية التي نص عليها فقهاء الشريعة الإسلامية في المذاهب المختلفة، ولذلك لم يكن أمام القاضي مرجعية للحكم سوى القوانين السارية.

حلول لمعالجة النقص التشريعي

أمام الدول التي ليس لديها تشريع للمعاملات المالية الإسلامية عدة طرق لمعالجة النقص التشريعي، منها:

- مراجعة القانون المدني والتجاري وتعديل المواد والبنود المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية حتى تتماشى معها.
- إعداد تشريع خاص للمعاملات المالية الإسلامية.
- إصدار تشريع عام يحدد مصدراً للحكم في قضايا المعاملات المالية الإسلامية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو الرجوع إلى كتب الفقه الإسلامية أو مذهب من المذاهب المعروفة.
- إصدار تشريع عام يحدد جهة مختصة بالمعاملات المالية الإسلامية لتكون جهة الخبرة تحال إليها قضايا المعاملات المالية الإسلامية مثل المجلس الشرعي المركزي.
- إضافة مادة جديدة إلى قانون المصارف المركزية بتحديد المصادر التي تخضع لها عقود ومعاملات المؤسسات المالية الإسلامية في الأحكام القضائية.

تجارب الدول لمعالجة النقص التشريعي

أعطت **السودان** الهيئة الشرعية المركزية صلاحية النظر في الخلافات الشرعية.
وتميزت **ماليزيا** بكون هيئتها العليا تعتبر بمثابة جهة الفصل في القضايا الشرعية والنزاعات الناشئة.
أما مملكة **البحرين** فقد سلكت أكثر من طريق:

1. **اعتبار الهيئة الشرعية العليا جهة خبرة**: وذلك إبداء الرأي في المسائل المحالة إليه من قبل المحاكم البحرينية والجهات الحكومية الأخرى فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بقطاع الخدمات المالية الإسلامية.

لكن التساؤل المثار هنا هو حول مدى أخذ القضاء برأي المجلس لكونه سينظر للقضية المحالة إليه نظرة قانونية مجردة، وسيطبق عليها أحكام القانون المدني الذي قد يتعارض مع الشريعة الإسلامية، أو أن يُكيف العقد الوارد إليه الموقع بين الطرفين تكييفا مختلفا عن فحوى العقد.

تجارب الدول لمعالجة النقص التشريعي

2. **الهيئة الشرعية العليا جهة تحكيم وفصل:** جاء في مهام المجلس أن يتولى دراسة وتقديم الفتوى الشرعية أو الرأي الشرعي في المسائل المحالة إليه من قبل المحاكم البحرينية والجهات الحكومية الأخرى فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بقطاع الخدمات المالية الإسلامية.

هناك بعض المآخذ على هذا البند، ومنها:

- لم تبين اللائحة مدى إلزامية إحالة القضاء النزاع للمجلس الشرعي المركزي من عدمه.
- لم تبين اللائحة مدى إلزامية وقوة رأي المجلس الشرعي أو فتواه الواردة في النزاع، وحول ما إذا كانت واجبة التطبيق أم لا.
- اقتصرت الإحالة إلى المجلس في القضايا المرفوعة من القضاء والجهات الحكومية دون الأفراد أو المؤسسات المالية الإسلامية.

تجارب الدول لمعالجة النقص التشريعي

3. إضافة مادة جديدة إلى قانون مصرف البحرين المركزي

يتجه مصرف البحرين المركزي إلى إضافة مادة جديدة إلى قانون المصرف يُخضع بموجبها جميع العقود والمعاملات المبرمة من قبل المؤسسات المرخص لها التي تقدم الخدمات المالية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية للمعايير الشرعية الصادرة من وقت لآخر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الخاتمة والتوصيات

أهم التوصيات التي نقترحها، هي:

1. تعزيز دور هيئات الرقابة الشرعية المركزية في الرقابة والفتوى.
2. معالجة النقص التشريعي في الدول التي لم تعالج تشريعاتها المدنية والتجارية الصيغ الشرعية التي تتعامل بها المؤسسات المالية الإسلامية بإحدى الوسائل التالية:

أ) وسائل على المدى القصير

- اعتبار الهيئات التشريعية المركزية جهة خبرة تحال إليها القضايا التي يكون أحد أطرافها المؤسسات المالية الإسلامية لإبداء الرأي والالتزام برأيها.
- اعتبار الهيئات التشريعية المركزية جهة تحكيم، إذ يمكن اللجوء إليها عند المنازعات شريطة أن تنص العقود على إحالة النزاع إلى الهيئة الشرعية المركزية.
- إصدار تشريع عام يحدد مصدراً محدداً للحكم في قضايا معاملات الصناعة المالية الإسلامية مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الخاتمة والتوصيات

- إضافة مادة جديدة إلى قانون المصارف المركزية بتحديد المصادر التي تخضع لها عقود ومعاملات المؤسسات المالية الإسلامية.

ب) وسائل على المدى البعيد

- إصدار تشريعات جديدة خاصة بمعاملات الصناعة المالية الإسلامية.
- مراجعة القوانين المدنية والتجارية بالإضافة أو التعديل لتشمل المعاملات المالية الإسلامية من منظور شرعي.

ج) وسائل إجرائية

- إنشاء محاكم متخصصة للنظر في النزاعات المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.
- تدريب وتأهيل محكمين وقضاة جدد على أحكام المعاملات المالية الإسلامية بشكل عام والمعايير الشرعية بشكل خاص.